

وقوله :

يدى لمن شاء رَهَقُ لم يَدُقْ جُرْعاً من راحتِكَ درى ما الصابُ والعسلُ (٢٨٢)

وفي نظائر ذلك (٢٨٣) مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف - أن الفساد (٢٨٤) والخلل كانا من أن تعاطا الشاعر ماتعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير ، أو حذف أو اضممار ، مما ليس له أن يصنعه ، ولا يسوغ ، ولا يصح على أصول هذا العلم .

وإذا ثبت أن فساد النظم واختلاله ألا يعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها ، ثم إذا ثبت أن مستتبض صحته وفساده من هذا العلم ثبت أن الحكم كذلك في مزيته ، والفضيلة التي تعرض فيه .

وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخى معانى هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم « .

ولما بين عبد القاهر أن الفساد في الكلام والخلل في النظم انما كان بسبب مخالفة النحو ، والخروج عن قواعد اللغة ، عاد فزاد في البوضوح بأن بين أن الصلاح في الكلام والدقة في النظم انما تكون باتباع قواعد النحو ، والتزام قوانين الاعراب ، وعلى ما جرت به العادة بأن بالضد تتميز الأشياء ، قال (٢٨٥) :

(٢٨٢) قال في الوساطة ص ٧٩ : حذف عمدة الكلام وأخل بالنظم ، وقد أراد : يدى لمن شاء رهن (أن كان) لم يدق ، فحذف (ان كان) فأفسد الترتيب وأحال الكلام عن وجهه .

(٢٨٣) عطف على قوله : يخالف في نحو قول الفرزدق .

(٢٨٤) مفعول (يخالف) .

(٢٨٥) الدلائل ٥٨ ٥٩ .